انت وكيل بعربي الغائب فاربد المدعى عليك ولو اقام البينه ليسقط عن الدين فان علامه وكيله وارد نحا عما عنه سمعت دعواه عليه وبينته وحكم له وان لم يرد محاصته فليقل نفسه وان جعل كونه وكيله فليقل لا اعلم وكالته ولا اسمع بينته المدعى بها فصل اما قاضي بلد المدعى في قاضٍ آخر فثمان الاول انها حكم قاضي بلد المدعى في قاضٍ آخر فثمان الاول انها حكم القاضي وتهديه محل ولايته انما حكم في قاضي بلد الغائب لزمته اجابته فيشهد به تخلين ولا يكفي رجل ورجلان ولو مرارا ولو اقام القاضي شاهد رجل ورجلان ثم اشاهدا بذلك يحرجان الى تلك البلدة وان كتبت قبل الاشهاد ما صورته حضر عندي فلان بن فلان واذن لي في فلان الغائب ببلد كذا كذا وشهد به عندي فلان وفلان وعدلا عندي اولم يذكر تعديلها ولكون حكمه بما تعديلا كما او تركا اصل الشهادة وكتب وحكمت بحجة أوجبت الحكم فقد يحكم شاهد ويمين او نعله ثم يكتب وكلفت المدعي وحلف له بالمال فسألني ان اكتب له ذلك فاجبته الى ذلك واشهدت به فلانا وفلانا وبينت له حتم كتابه ورفع نظيره الى محل ولايتي فليس لي ان اكتب له ذلك لان الشاهدين لم يشهدا بحكمي وانما شهدا بما في الكتاب الذي يختم به وتاريخ الدعوى واثبات اسمه واسم المكتوب اليه في بطن الكتاب في عنوانه وانا لا نقول كتبته بيدي ولا كتبت بأمري ولا يكتب ان شاء الله وان يذكر انه قد ترجم عن الشاهدين الاعجميين شاهدان وكتب شهد عندي الحكم استعمل القاضي ما فيه فان لم يكتب بل اشهدهما انه حكم بكذا شهدا به والتمس الحكم عندهما شهدا به وكذا لو شهدا بما وان لم يشهدا بما وان كتب واشهد فليقرأ الكتاب هو او غيره عليهما وينظرها في حين ذلك الخط ثم يقول اشهدا علي بما فيه او على الذي فيه وكذا لو اقتصر على هذا كما في الى القاضي فلان ولو لم يقل عليهما وجهلا ما فيه واسيدرها انه ما فيه كتابه او خطه لم يكف وكما لو انه حكم ما فيه حكم مضمونه ولم يفصل ما حكم به من العمل بالشهادة والكتاب المتذكر فان خالف شيئا مما فيه عمل بها ولا يعمل بخلاف الكتاب وان وثق بما المكتوب اليه وان حكم على الغائب بما قرأ ذكره في كتابه او عند دي بذلك او في صحته وسلامته وحوالة امره فان ترك ذلك فما يقوم حكمه مقامه وجهان وان حكم عليه بين الرد ذكره في كتابه او لم يرد شاهدا الكتاب المتذكر انها القطع وان لم يضع فيه قاضي بلد المدعى ختم قاضي بلد الغائب بين أن يشهد على ما فيه وبين أن يشهد له عند قاضي الموضع لينفذه وكذا لو شهد بما فيه او على الذي فيه وكذا لو اقتصر على هذا كما في الله اذ ترجمه فيه وان لم يكن هناك قاضٍ ولا شهود وطلب المطلقان اجرة قلمها النفقة وكذا المكره فقط على الاصح ابتدا الخروج فلها طلب اكرائه ان تمكنه من اشهاد غيره هو او اراد شاهدا الكتاب امشاكه ويشهدان بما فيه ثم ان ضاعت شهادتهما او لموتهما او كبرا وذهاب الصفة لم يقبل فيه شهادة الفرع ولو شهد على شهادتهما فرعان بذلك فوجهان بين ان يشهدا على شهادتهما فقط او مع اسم أبيهما وجد يهما وحرفتهما وقبيلتهما فاذا وقف المكتوب اليه على الكتاب وطلبه المدعي ما يمضيا رخصه اجابه واذا ادعى على الجاب بالاقرار بالمال استوفاه ويلزم القاضي الاشهاد له بذلك ان طلبه لا الكتابة به الا اذا طالبه المدعي بالمال ولا يلزم الغريم الاشهاد على كتيفاته ولا اعطاء الكتاب الذي ثبت به حقه كما لا يلزمه ذلك قبله مشاهده بل يلزمه الاشهاد بقبض الدين أو بمبرء الدين وان اجاب بانه لا يلزمه شيء او بانكار المال قال للمدعي اشهد بين وبعد قراءة الكتاب أو على اشهد أن هذا كتاب القاضي فلان وحكمه لي بكذا فهذا على هذا وهو لحاسن حكم اي بحق ولايته بان يسطر القضاء ذكر الوقت وان لم يقرا ولا قالا علينا واشهدنا به وجب كونه وحكم المكتوب لم يطلب تعديلهما وان عدلهما الاول وان انكر استه ونسبه وجهلا فان اثبتهما المدعي ببينة فذاك والا بين الغائب في تركيتهما والاصح للمنكر يمينه في نفيهما ولا يكفيه الجهل بحالهما



لزوم المال فان نكل جلف المدعي وحكم له وان اجاب بانه اسمه وقال ليست خصمه فان لم يكن هناك من يشاركه له فيه معاصة له فيه حكم عليه والا انتظر فان أقر بالمال قضى له فيه وخلص الاول والا بعث القاضي الى الكاتب بالقيام سأل الامر ليبطل بالشاهدين زيادة صفة مميزة وكتب بها فان لم يزيدا وقال الظهور ولو قال اقام المحضر بينته موصوفين بالصفات كذا هناك وقد مرات تقدم الحكم مطلقا او قبله وقد عاض الحاكم له وامكن ان يكون عامله وقع اللبس ولو لم تثبت الاسم والنسب والحلية بل اقتصر على حكمت على محمد بن احمد وهو يجهل اسمه واسم ابيه فباطل الا ان اقر المحضر ان محمد بن احمد وانه المراد بالكتاب فخلافا للمشايخ ولو شاهد كان دخل قاضي بلد الغائب بلد الذي حكم عليه لا علكسته فاخبره بحكمه لا اشماع فقط ثم عاد بلده حكم به وكذا لو كانا في بلدي ولايتهما المتقاربتين فوقف كلامه تحرر وقال الحاكم للاخر حكمت بكذا او كانا قاضيي بلد واحد فشاهد الحاكم الاول او رسل اليه اثنان لا واحدا او انهما الى القاضي ما به في البلد او كلمته او خرج قاضي المقر به له بها نائبا فاخبر احدهما الاخر بحكمه لان بطل النائب البلد فانهى حكمه الى القاضي نفذه اذا عاد قرينه ولو قال القاضي لنائبه اسمع دعوى فلان وبينته ثم عرفني فعل فللقاضي الحكم به ولو كان نائب القاضي بجهة أبيه لبيت وفي لم يجز خلافا للوسيط ومتى يعيده الا ان صلح للقضاء وفوض اليها الامام نظر القضاء وتوليه من زال يجوز ومتى قال القاضي الى الامام او الامير اعلمته لا يشترط ذلك ولو كتب القاضي بحكمه الى الحكوم عليه وهو في ولايته لزمه قبوله فان لم يرد الجواز لزمه وصوله اذا اطلبه من دون يوم وليلة لا اكثر الا بأعذار فيحضار وان كتبه الى وجد من عرض القاضي في بلده التي يحكم لبيته في الحوز لم يجز الا اذا اختلفه اهلا فرع لو كتب المحكم المدين كتابا حكميا لم يقل كتابه ولم يجز به فرع لو حضر رسول القاضي عند محل ولايته وسأله اطلاق ما يثبت به ولايته فله وان اقر عنده بالتيقاجه ولم نسأله اطلاقه فله وفي هذه نظر فرع لو حكم ناظر حسبي على غائب لم يصح فان رد ذلك حتى انطلاقه أو على بينا منع قضاءه ولا يبطله وتأخرها بالمداضاة كأن حكم عليه شافعي وورد على حنفي فرع لو ورد العالم قبل بلوغ كتاب الحكم البلد الذي كان فيه أحضره القاضي بطلبه حضره واخبره بما جرى فان اقر الجواز الوقت به وان انكر لم تقدره الثاني لها السماع فقط يمتنع شكا فيه ولا بينة الى فوات العرف ولا افاد ويسمى كتاب نقل الشهادة يذكر الجهة كاملة او شاهدا وشاهدا ويمين المدعي او شاهدين او شاهد ليمين المكتوب شهادة الثاني او حلف الخصم مع الاول ان ثبت الحق بذلك او شهادة امرأة فيما يقبل فيه شهادتها ليسلم الشاهدين والاوجه ان يحتمل عزلها وعدلها والمقبول نعله المكتوب اليه وصفة الكاتب هنا واذا الشهادة عن دعوى الخصم شاركا هناك في الاسم على وجه القسم الاول فرع اذا عاد الكاتب بالحكم او برؤوسه شاهدين قام الخصم شاهدين يخرج مقارن لشهادتهما أو سابق ولم تمض مدة الا تتهرأ سمع ويقدم ولو استمهل ليقيم بينته لم يمهل بل يلزمه الجواب ولو استمهل ليقيم بينته لم يمهل بل يلزمه اذا الحق واذا ثبت ذلك استوفاه ورتب الحلول وحكمه انه لا يعلم عداوة بينه وبين شاهديه او لشهادة بين المدعي وبينهما او لاشكه في المال الذي ولي الله لم يستوف الا ان له لم يرد وان بعد المجلس حكم اي بحق ولايته بان يسطر القضاء ذكر الوقت وان لم يقرا ولا قالا علينا واشهدنا به وجب كونه وحكم المكتوب لم يطلب تعديلهما وان عدلهما الاول وان انكر استه ونسبه وجهلا فان اثبتهما المدعي ببينة فذاك والا بين الغائب في تركيتهما والاصح للمنكر يمينه في نفيهما ولا يكفيه الجهل بحالهما

الطرف الثاني في الغائب عن البلد

مع عينه المدعي ان كانت مشهورة بما تم تفرد به كبراد البريد وملكا او سوس كتبا بها بغرتها عقارا وغيرها وعند وفاته ترك ذكر ذلك مع القاضي البريدي والبينة ان لم تكن